

واحات التخوم وحدود المغرب الشرقية
(1800-1903)
وثائق وخرائط مختارة

إعداد وتقديم
خالد بن الصغير

مراجعة وتنقيح
لحسن حافظي علوي

تصدير
محمد القبلي

منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب

وثائق ونصوص: رقم 1

الرباط — 2013

مقدمة

يحتوي هذا المجموع على خرائط ووثائق مختارة في موضوع: **واحات النخوم وحدود المغرب الشرقية**، ما بين القرن السابع عشر ومطلع القرن العشرين.

وفيما يتعلق بالخرائط، كان لزاما علينا، في غياب معطيات خرائطية أو رسوم تخطيطية وتوضيحية مغربية في الموضوع، أن نحاول الاستفادة قدر الإمكان مما توفره أمهات الكتب التي أنتجتها الحقبة الاستعمارية بالجزائر من خرائط وتصاميم موضوعاتية دقيقة ومتنوعة اعتمد العمل الميداني إلى جانب الخبرة الاستطلاعية والطبغرافية في تحضيرها وإنجازها، وهذا على الرغم من إدراكنا بأن الأهداف المرجوة من استخدام السلطات الفرنسية الحاكمة في الجزائر لهذه الخرائط والتصاميم تظل معروفة ولا تحتاج إلى توضيح. ونعني بهذا أن اعتمادنا على هذه الأدوات التوضيحية كان ضروريا بغية تيسير الفهم والاستيعاب للمعطيات الجغرافية والطوبوغرافية الكثيرة التي تزخر بها الوثائق المنشورة في هذا المجموع.

أما المستندات الوثائقية، فيبلغ عددها الإجمالي أكثر من 170 وثيقة جملها محرر باللغة العربية وقليل منها محرر باللغة الفرنسية. وعلى العموم، يمكن التمييز بين ثلاثة روافد فيما يخص المصادر التي أخذنا منها هذه النصوص التاريخية. أولها يتعلق بالوثائق التي سبق لعبد الوهاب بن منصور، مؤرخ المملكة، أن بادر إلى انتقائها من المخزون الوثائقي الكبير الذي تزخر به مديرية الوثائق الملكية بالرباط، وتولى نشرها تباعا في دورية **الوثائق** منذ صدور أول أعدادها سنة 1975. ويبلغ عدد هذه الوثائق 77 مراسلة، منها ما هو صادر عن المخزن المركزي ممثلا في شخص سلاطين المغرب وبعض وزراءهم أو نوابهم ممن كانوا يمثلونهم بدار النيابة القائمة بطنجة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر. وتغطي هذه الوثائق على المستوى الكرونولوجي فترات حكم كل من المولى إسماعيل والمولى سليمان والمولى عبد الرحمن وسيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن وأخيرا المولى عبد العزيز؛ ومنها أيضا ما هو مأخوذ من دور الأرشيف الفرنسي، لأن مديرية الوثائق الملكية تحتوي أيضا على كميات كبيرة من المستندات المستنسخة من دور الأرشيف الفرنسية بواسطة الميكروفيلم. أما الرافد الثاني، من حيث أهمية الوثائق وعددها، فيتعلق بوثائق محمد الطريس المحفوظة إلى اليوم بالخزانة العامة بتطوان في مجموعة كبيرة من المحافظ. ومعلوم أن محمد الطريس قد شغل مهام النائب السلطاني بدار النيابة بطنجة خلفا لمحمد برغاش الرباطي، وعاصر

التطورات العصبية التي عرفتها القضايا المتعلقة بواحات التخوم وحدود المغرب الشرقية حتى نهاية مهامه سنة 1908.

وأما الرافد الثالث، فيتمثل في المخزون الوثائقي المتعلق بالموضوع نفسه الذي أتوفر عليه في خزائني الخاصة، وهو عبارة عن مزيج من الوثائق المخزنية التي قمت بتصوير نسخ منها، إما من المخزونات الغنية لمديرية الوثائق الملكية بالرباط، وإما من دار المحفوظات البريطانية بلندن، وذلك في سياق التحضير لأبحاثي الأكاديمية المستندة أساسا على الأرشيف البريطاني بشقيه الحر باللغتين العربية أو الإنجليزية. وتجدر الإشارة إلى أنني اقتصرت في هذا المجموع على نشر عدد قليل من الوثائق البريطانية الصادرة أصلا باللغة العربية، بعد أن أفردت للموضوع نفسه كتابا آخر تم تخصيصه للوثائق المكتوبة في غالبيتها باللغة الإنجليزية أو باللغة الفرنسية أحيانا، وقد تمت برجمة إصداره أيضا ضمن منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بعنوان: *Moroccan Confines Oases and Eastern Borders in the British Archives (1882-1903)*

ومن حيث المضمون، فإن ما يجمع بين مراسلات وخرائط هذا المجموع، هو تناولها بطرق متباينة ومتكاملة في الوقت ذاته لموضوع واحات التخوم وحدود المغرب الشرقية في سياق تاريخي صعب وغير خال في أغلب الأحيان من توتر عاشته العلاقات بين المغرب وجيرانه الفرنسيين المحتلين للجزائر منذ سنة 1830. وقد يرتبط هذا التباين إما بتداول السلاطين العلويين، ممن سبق ذكرهم في هذا التقديم، على سدة الحكم في المغرب؛ وإما بوقوع مستجدات مفاجئة تحكمت في مسارها عناصر أجنبية أو قوات خارجية، ويمكن أن تترتب عليها انعكاسات مثيرة على الأوضاع العامة بالواحات المنبثة في التخوم الصحراوية وبالمجالات الحدودية الفاصلة بين المغرب والجزائر. أما التكامل الحاصل بين مضمون وثائق وخرائط هذا المجموع، فيتمثل في الترابط الموضوعي القائم بين نصوص المراسلات والخرائط على اختلاف أنواعها وأحجامها، والتي توفر للقارئ إمكانية متابعة الحدث وملامسة تداعياته على مستوى الزمان والمكان، وذلك وفقا لسياق تاريخي واضح المعالم يجمع بالضرورة بين خصوصيات الموضوع المركزي الذي تتناوله جميع المستندات الوثائقية والخرائطية، لكي تصب في نهاية المطاف في التاريخ العام للمغرب في علاقاته الشمولية مع المحيط الدولي بأبعاده الإفريقية والمتوسطية والمغاربية بوجه عام. وتجدر الإشارة إلى أن الوثائق المنشورة ضمن هذا المجموع والمتعلقة بعهدي المولى إسماعيل والمولى سليمان قليلة جدا، لكنها تعبر مع ذلك عن مدى الحرص الذي كان عند الدولة المركزية في المغرب، قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، على تمتين أواصر الولاء بينها وبين سكان واحات التخوم والقبائل التي كانت تعيش بعض منها حياة الاستقرار، وبعضها الآخر حياة التنقل والترحال في المجالات الحدودية الشاسعة الأطراف. غير أن إلحاق الفرنسيين للجزائر، ابتداء من سنة 1830، قد خلق وضعًا جديدًا بمنطقة شمال إفريقيا ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للدول الأوروبية العظمى مثل فرنسا

وبريطانيا، فترتبت عن هذا الوضع الجديد تطورات سياسية سريعة ومتلاحقة في العلاقات المغربية الفرنسية ما فتئت أن طرحت مشاكل غير مسبوقة تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواحات التخوم ومحدود المغرب الشرقية، بل وبمصير الوحدة الترابية للمغرب. وبمحكم المساندة المغربية الرسمية منها وغير الرسمية للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، استشرت بالتدريج مظاهر التوتر بين المغرب والسلطات الحاكمة بالجزائر، إلى أن أفضت، في صيف سنة 1844، إلى مواجهة عسكرية غير متكافئة انتصرت فيها القوات الفرنسية على المغرب برا وبحرا، فأملت شروطها عليه سنة بعد ذلك بموجب اتفاقية لالة مغنية المبرمة في 1845.

وكان توقيع المولى عبد الرحمن، تحت التهديد والإكراه، على مقتضيات هذه الاتفاقية الملعومة، إيذانا بفتح ملف شائك ومعقد وطويل الأمد في العلاقات المغربية الفرنسية، ألا وهو الملف المتعلق بالحق في السيادة على الأراضي الممتدة بواحات التخوم وبالمجالات الحدودية بين المغرب والجزائر. ولا يخفى بأن المصالح المختصة لدى كل من وزارتي الخارجية والحربية الفرنسيتين قد سخرت كل ما تراكم لدى خبرائها من الحنكة والتجربة الاستعمارية في أراضي ما وراء البحار، للتنسيق بين أقسامها حتى تتسنى صياغة فصول اتفاقية لالة مغنية صياغة محكمة تتوفر فيها جميع الشروط الكفيلة بأن تتيح أمام السلطات الحاكمة بالجزائر إمكانات المناورة والمساومة في المستقبل مع المخزن، وتمكنها بالتالي من وضع يدها، وبسط سيادتها بطريقة تدريجية ومرحلية، وباسم القانون والمشروعية في غالبية الأحيان، على أرضٍ ظلت خاضعة منذ ربح من الزمن إلى سيادة الدولة المغربية واختصاصاتها المتعددة الأوجه والمظاهر.

وتمكن القراءة المتأنية لوثائق هذا المجموع، والمتكونة من مراسلات صادرة في معظمها عن الجهاز المخزني في مستوياته المركزية والمحلية، من ملامسة هذا الواقع المعقد في طراوته، ومن تتبع تطورات المثيرة والبالغة الأهمية عن كذب دون أي تدخل من جانبنا. وقد تعمدا هذا الخيار حتى تتمكن من الإبقاء على القيمة التاريخية لهذه النصوص في صورتها الأصلية، سواء من حيث المضمون أو اللغة التي حررت بها، وذلك على الرغم من السياقات والحيثيات المختلفة التي أدت إلى إنتاجها.

وتولينا نشر هذه الوثائق حسب تسلسلها الكرونولوجي. وبما أن جل المراسلات قد صدرت بالتاريخ الهجري، فقد حولناه إلى ما يقابله بالتاريخ الميلادي، كما وضعنا في مقدمة كل وثيقة ملخصا مركزا لمضمونها توخينا منه تسهيل الإدراك من لدن القارئ في وقت قصير من جهة؛ وسعينا من وراء الأمر نفسه إلى إثارة فضول الراغبين في الاطلاع الأوسع، أملا في الدفع بهم إلى قراءة النص الكامل للوثيقة للاستفادة منه استفادة أعمق وأكثر شمولية، واستعمالها بالتالي كأداة للبحث التاريخي في موضوع لا تخفى أهميته.

أما الخرائط والرسوم التخطيطية أو التوضيحية، فقد حرصنا على تقديم التفاصيل المتعلقة بالمصادر التي استقينها منها هذه المعطيات الخرائطية بالهوامش، ثم أفردنا لها رقما تصنيفيا خاصا بها،

ووضعنا لها ملخصات توخينا منها إبراز أهمية الموضوع الذي تمحورت عليه محتويات كل خريطة أو رسم توضيحي في تاريخ معين ومحدد، وهو ما يتيح إمكانية رصد التطورات والتغيرات الطارئة تدريجياً وبصفة مرحلية على مستوى المجال الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر، وعلى مستوى المجال المتعلق بواحات التخوم الصحراوية المغربية العميقة والضاربة في أصقاع الصحراء الإفريقية. وقد شهدت قضية الحدود بين المغرب والجزائر فصولها الأولى على عهد المولى عبد الرحمن الذي نجح الفرنسيون في استدراج جهازه المخزني إلى القبول بتوجيه سفارة مغربية بقيادة عامل تطوان عبد القادر أشعاش إلى باريس، وذلك مباشرة بعد التوقيع على اتفاقية لالة مغنية. وكانت الغاية من هذه السفارة هي أن تقدم فرنسا الدليل القاطع من خلالها للمجتمع الدولي على اعتراف المغرب بوجودها على أرض الجزائر من جهة؛ وعلى قبول المولى عبد الرحمن بوجود حدود مشتركة مع المستعمرة الفرنسية بالجزائر من جهة ثانية، ناهيك عن تسليمه دون رجعة بالتخلي عن مؤازرة حركة المقاومة الجزائرية، والموافقة على النتائج المترتبة عن اتفاقية الحدود التي رسمت معالمها بما يلبي تطلعاتها الاستعمارية ويمهد السبيل أمام اقتطاع قواتها لمزيد من الأراضي المغربية في منطقة يعاني فيها المخزن المركزي صعوبات كبيرة للسيطرة فيها سيطرة تامة على زمام الأمور. وتوجد ضمن الوثائق المتعلقة بهذه المرحلة، مؤشرات كثيرة على مدى وعي المخزن على عهد المولى عبد الرحمن بخطورة التنازلات التي اضطر إلى القبول بها، درءاً للمصلحة العامة وارتكاباً بذلك لأخف الضررين.

ومما يعزز هذا الرأي، هو أن ما تبقى من عهد المولى عبد الرحمن، على امتداد سنوات الأربعين وسنوات الخمسين من القرن التاسع عشر، لم يشهد أي تطورات جديدة أو حاسمة في موضوع واحات التخوم والحدود الشرقية. هذا في الوقت الذي نشطت فيه التحركات الاستكشافية الفرنسية تدريجياً بالمجالات الصحراوية لمعرفة أحوالها العامة والخاصة بدقة أكثر. وقد دشّن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن عهده بحرب جديدة شنتها إسبانيا على المغرب، فانتهت باحتلال تطوان وفرض شروط مالية قاسية تعويضاً لها عن نفقات الحرب، فضلاً عن المطالبة بموافقة السلطان الجديد على توسيع حدود مليلية، والتنازل عن أراض مغربية تطل على المحيط الأطلسي بالأقاليم الصحراوية الجنوبية. ويبدو أن انشغال السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، من جهة أولى، بمعالجة الآثار السلبية الكثيرة المترتبة عن المواجهة العسكرية مع إسبانيا، وبمحاولاته الهادفة إلى القيام ببعض الإصلاحات الإدارية الخاصة بجهاز الأمناء بالمراسي أملاً في تحسين مداخل الدولة لمواجهة النفقات المتزايدة سنة بعد أخرى؛ وأن انشغال فرنسا من جهة ثانية بمشاريعها الاستعمارية في أراضي أخرى من بقاع المعمور، وكذا اهتمام السلطات الفرنسية الحاكمة بالجزائر بتدعيم وجودها العسكري والإداري والاقتصادي في الجهات الشمالية من المستعمرة؛ كل هذه العوامل يمكن أن تشكل عناصر منطقية قد تساعد، إلى حد ما، على فهم الأسباب الكامنة وراء عدم حدوث أي تطورات جديدة أو حاسمة في القضايا المتعلقة بالحدود

المغربية الجزائرية وواحات التخوم. ولاشك أن هذا الواقع هو الذي يفسر عدم وجود وثائق تستحق الذكر بخصوص هذا الموضوع، ضمن هذا المجموع الوثائقي، على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن. غير أن سنوات الستين من القرن التاسع عشر، وما تلاها، قد سجلت في غضون ذلك، إيفاد عدد متزايد من المستكشفين الجغرافيين والعسكريين إلى واحات التخوم الصحراوية والمجال الحدودي الفاصل بين المغرب ومستعمرة الجزائر، وهو ما مكن من تعميق معرفة السلطات العسكرية الحاكمة بالجزائر بأحوال المجال والسكان.

وهذا ما يفسر بداية عودة هذا الملف الشائك إلى الواجهة على عهد السلطان المولى الحسن، وخاصة في سنوات الثمانين من القرن التاسع عشر، عندما تحركت فرنسا من جديد بدوافع استعمارية جامحة، كانت تروم من خلالها توسيع نطاق حضورها الاستعماري بالقارة الإفريقية، وذلك في سياق تسابقها على المستعمرات في ما وراء البحار مع بريطانيا وغيرها من الدول الأمبريالية.

وبالفعل، فإن السنوات الأخيرة من عهد المولى الحسن، وما لحقها من السنوات الأولى لحكم المولى عبد العزيز، والتي كانت خلالها الكلمة الفصل في جميع أمور الدولة العزيرية بيد الوزير الصدر الذائع الصيت أحمد بن موسى والمعروف بإحماد، هي السنوات التي صعدت فيها فرنسا، بطريقة تدريجية، تحركاتها المشبوهة بواحات التخوم وبالمجال الحدودي الفاصل بين المغرب والجزائر. وكانت البداية بانطلاق سلسلة جديدة من الحملات الاستكشافية التي قادها في الظاهر بعض العلماء والخبراء من مختلف التخصصات، فأثارت حفيظة القبائل المغربية بالمناطق المستكشفة، وتم استغلال حمية هذه القبائل ورغبتها الصادقة في الدفاع عن أراضيها، لتفتح بذلك الطريق أمام العمل العسكري، وتنتهي بفرض الإرادة الاستعمارية الفرنسية على السلطات الحاكمة بالمغرب. وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته الدول الأوروبية المتوفرة منها على تمثيل دبلوماسي بطنجة، في محاولة منها لمعالجة حالات التوتر الناجمة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وإلى حدود سنة 1903، عن التحرشات الفرنسية بواحات التخوم وأراضي الحدود الشرقية، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن، أي الوضع القائم بالمغرب، فإن فرنسا قد تمكنت، كما تفيدها بذلك وثائق وخرائط هذا المجموع من تحقيق أهدافها الاستعمارية باحتلال واحات توات، وجر المخزن العزيري المتآكل إلى التوقيع على بروتوكولات جديدة في باريس والجزائر، مهدت تباعا السبيل أمام اختراق أراضي الحدود المغربية من جهتها الشرقية، وفتح الطريق بالتالي أمام القوات الفرنسية لانتهاك حرمة الأراضي المغربية واكتساحها على نطاق ما لبث يتسع مع حلول السنوات الأولى من القرن العشرين.

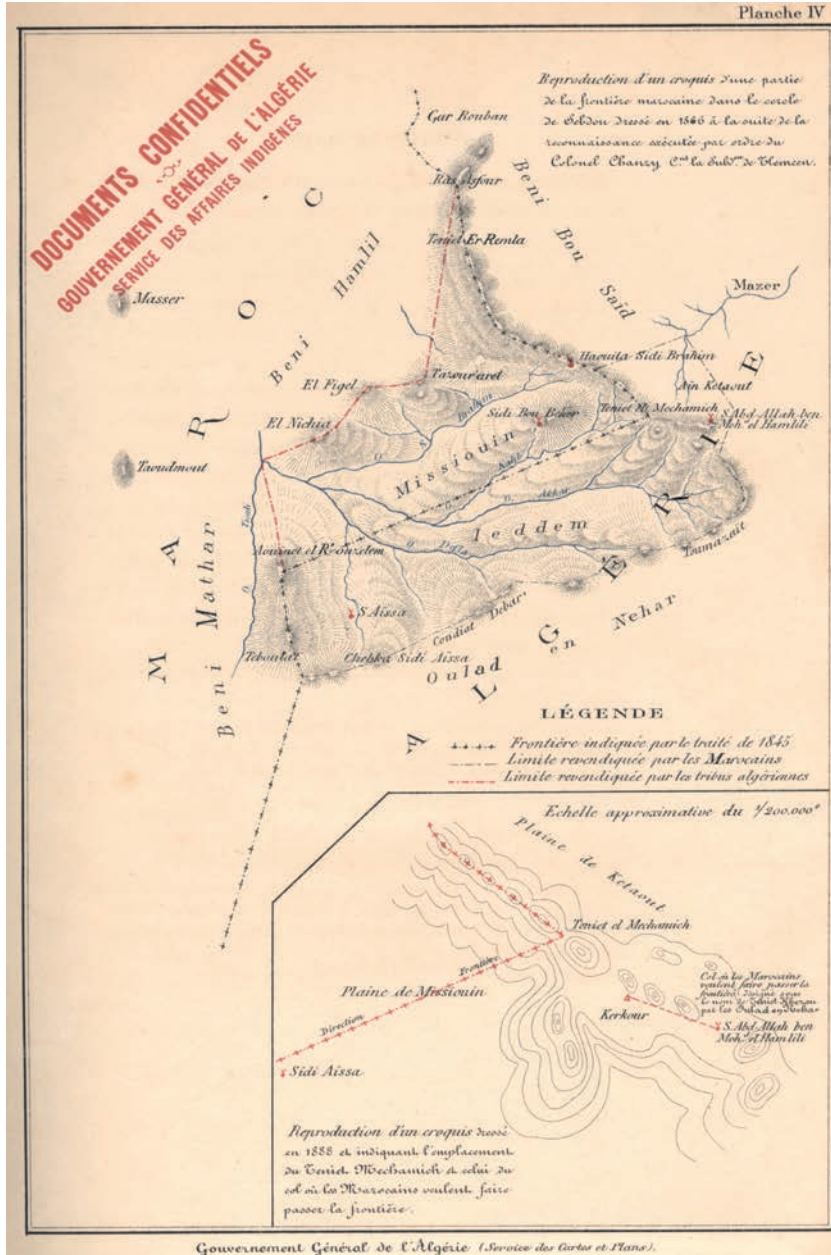
خالد بن الصغير

جامعة محمد الخامس أكادال، الرباط

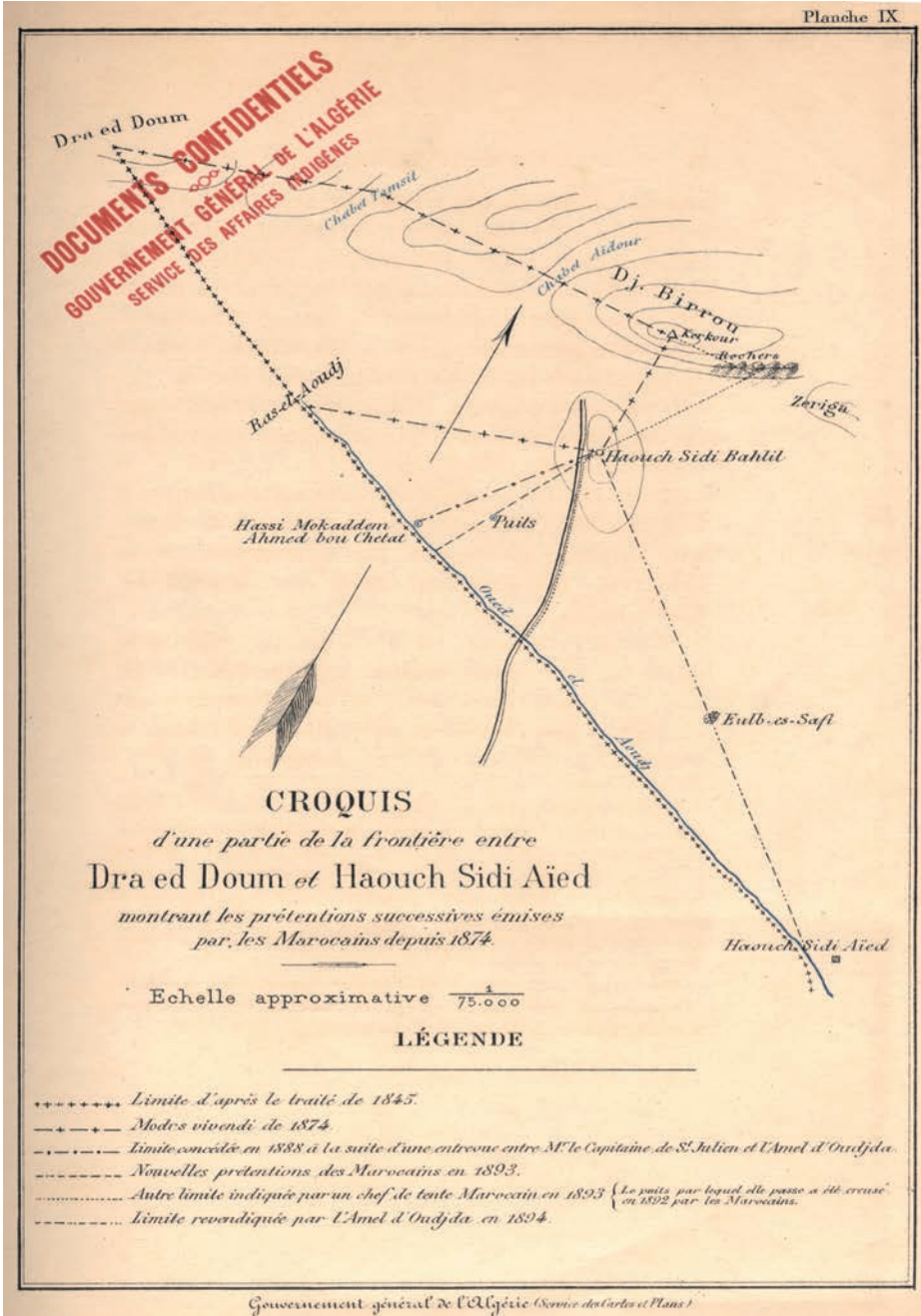
واحات التخوم المغربية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر استنادا إلى خريطة رونيل (Rennelle)، الموضوعة سنة 1790 والمعدلة سنة 1803. وتعتبر هذه الخريطة مرآة للمعلومات القليلة والعاممة المتوفرة لدى الفرنسيين قبل اجتياح قواتهم للجزائر بحوالي أربعة عقود. وتظهر فيها بالجهات الغربية واحات فكيگ التي تتوفر في شأنها بعض المعطيات الاستعلامية، بينما صنفت واحات التخوم الجنوبية في كل من عين صالح وتوات في عداد الأراضي الصحراوية غير المعروفة بعد.



رسم تخطيطي لحيز من الحدود المغربية في دائرة سبدو تم وضعه سنة 1866 إثر استقضاء ميداني تم بأمر من الكولونيل شانزي (Chanzy) القائد العسكري لوحدات تلمسان.



رسم تخطيطي وضعته السلطات العسكرية لمستعمرة الجزائر لحيز من الحدود الفاصلة بين ذراع الدوم وحوش سيدي عايد تذكر فيها المناسبات التي طالب فيها المغاربة بحقوقهم في السيادة على هذه الأراضي منذ سنة 1874 إلى حدود سنة 1894.



تعدد البعثات الاستكشافية الفرنسية ذات الطابع العسكري، وخاصة منها بعثة فلانمان (Flamand)، بأراضي التخوم والواحات الصحراوية تمهيدا لاحتلال واحات توات المغربية عند بداية القرن العشرين.





المستكشف الألماني جيرهارد رولفس
1896-1831 (Gerhard Rohlfs)
مستكشف صحراء إفريقيا الشمالية



المستكشف الفرنسي روني كايي
1838-1799 (René Caillié)
مستكشف الصحراء إلى حدود تنبكتو



المستكشف الفرنسي پول فلاترس
1881-1830 (Paul Flatters)
مستكشف صحراء شمال إفريقيا



المستكشف الفرنسي هنري دوفيريي
1892-1840 (Henri Duveyrier)
مستكشف صحراء إفريقيا الشمالية

بعض مشاهير المستكشفين الأوروبيين والفرنسيين للصحراء وواحات النخوم

فهرس المحتويات

3	مقدمة
9	عهد المولى إسماعيل (1757-1729/1171-1141)
13	عهد المولى سليمان (1822-1792/1238-1206)
19	عهد المولى عبد الرحمن بن هشام (1859-1822/1276-1238)
89	عهد سيدي محمد بن عبد الرحمن (1873-1859/1290-1276)
229	عهد المولى عبد العزيز بن الحسن (1894-1873/1326-1311)
369	المصادر والمراجع
371	فهرس اللوحات
373	فهرس الصور
377	الفهارس